

كلمة وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي
آسيا (الإسكوا)

في مناسبة اليوم العالمي للمياه "عدم إهمال أحد"

٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

بيت الأمم المتحدة، بيروت

معالي الوزيرة السيدة ندى بستاني خوري، وزيرة الطاقة والمياه في الجمهورية اللبنانية،

سعادة السفير جمال الدين جاب الله، ممثل جامعة الدول العربية

أصحاب السعادة، الحضور الكريم،

أرحب بكم في اليوم العالمي للمياه، وموضوعه لهذا العام "عدم إهمال أحد" "Leave no one behind".

هذا هو الوعد الذي تعهد به المجتمع الدولي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أقرت الجمعية العامة

للأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان الحصول على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي حقاً أساسياً

من حقوق الإنسان.

ومع ذلك، لا يزال ٥١ مليون شخص في المنطقة العربية يفتقر الى الخدمات المائية الأساسية ويفتقر ٧٤ مليون شخص الى خدمات الصرف الصحي. ولا تزال الفوارق في الحصول على هذه الخدمات كبيرة بين المجتمعات الحضرية والريفية، بين المرأة والرجل، بين مختلف الفئات الاجتماعية.

الحضور الكريم.....

إن موضوع الموارد المائية من المواضيع الهامة للمنطقة العربية، وهو من الأولويات التي يركز عليها عمل الإسكوا في برامجها. فالمنطقة تعاني من شح في المياه حيث يعيش ٨٦% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (١٠٠٠ متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (٥٠٠ متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسع العمراني المضطرد، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية. وقد سجلت الدول العربية في الأعوام الأخيرة نمواً سكانياً بأعلى المعدلات في العالم، وهذا يؤدي إلى تناقص في نصيب الفرد من المياه المتجددة في المنطقة إلى ما دون عتبة الشح المائي.

ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول العربية لسد الفجوة بين ما هو متوفر من الموارد المائية وما هو مطلوب منها، لا تزال تحديات عديدة تتطلب حلاً على المستويين الوطني والإقليمي، منها عدم استمرارية خدمات المياه وتدهور نوعيتها، والإفراط في استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية، وقلة استخدام الوسائل الحديثة في الاستهلاك المائي، خاصة في القطاع الزراعي، وضعف الوعي، وعدم التطبيق الفعلي لمفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

ومن التحديات أيضاً التصدي لآثار تغير المناخ والظواهر المناخية المتطرفة. فقد أظهرت الدراسات التي أجرتها الإسكوا مع الجهات الشريكة في إطار مبادرة ريكار (RICCAR) أنه من المتوقع ارتفاع متوسط درجة الحرارة في المنطقة العربية حتى نهاية القرن، من درجتين إلى خمس درجات مئوية. كما أشارت نتائج الدراسات إلى تناقص في معدلات هطول الامطار وزيادة تواتر وشدة الظواهر المناخية المتطرفة وحدوث الفيضانات والجفاف في العديد من البلدان، مما يؤثر سلباً على الأمن المائي في المنطقة.

وتعتبر المياه المشتركة من أكبر التحديات في منطقة، ثلثا مواردها المائية مشتركة وتتبع من خارجها. أي معظم دولنا العربية هي دول مصب. والاعتماد على هذه الموارد يضاعف صعوبة تحقيق الامن المائي في العديد من الدول العربية وصعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويزداد الواقع تعقيداً بفعل استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ عربية، واستمرار النزاعات في بعض الدول، وارتفاع عدد النازحين واللاجئين من المنطقة وإليها.

الحضور الكريم.....

لقد دفعت التحديات والضغوط المائية بالإسكوا إلى رفع موضوع الموارد المائية إلى أعلى سلم الأولويات في برامجها. كما دفعت بالدول إلى مراجعة وتطوير استراتيجياتها المائية، واعتماد برامج تهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد المائية وحمايتها من التلوث، وإجراء التعديلات المؤسسية والقانونية المطلوبة لاسيما في ضوء خطة ٢٠٣٠. ويقوم حالياً المجلس الوزاري العربي للمياه بتطوير الاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات والاحتياجات المستقبلية للتنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ومنها الإسكوا. وفي هذا السياق وضعت الإسكوا إطاراً مفاهيمياً وعملياً لتحقيق الامن المائي في المنطقة العربية من منظور التنمية المستدامة والشاملة ونهج حقوق الانسان.

الحضور الكريم،

يعنى الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي المستدامة للجميع. وترتبط بهذا الهدف أهدافٌ أخرى متعلقة بالأمن الغذائي، والصحة، والطاقة، والمستوطنات البشرية، والنظم الإيكولوجية. وبما أن التكيف مع تغير المناخ والحد من أثره في المنطقة العربية مسألة ترتبط إلى حد كبير بالمياه، يمكن اعتبار الهدف ١٣ المتعلق بالتصدي لتغير المناخ مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بتحقيق الهدف المخصص للمياه. ومن هنا تبرز أهمية حسن إدارة الموارد المائية وأهمية التعاون إذ أن الموارد المائية تؤثر وتتأثر بعدة قطاعات وتؤدي دوراً محورياً في الترابط بين موارد الطاقة والمياه والغذاء، وخاصة مع ازدياد الطلب عليها.

وأطلقت الأمم المتحدة في ٢٢ آذار من عام ٢٠١٨ العقد الدولي للعمل تحت عنوان "الماء من أجل التنمية المستدامة". والهدف هو النهوض بالتنمية المستدامة عبر تحقيق الأهداف المتصلة بالمياه على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

الحضور الكريم.....

مع انتقال الدول من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ في خطة عام ٢٠٣٠، حرصت الاسكوا على البعد الإقليمي العربي لأهداف التنمية المستدامة عموماً، وللأهداف المتعلقة بالمياه خصوصاً.

ووضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كل منها. وقد اعتمدت نهج حقوق الانسان في تنفيذ السياسات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر. وتمكنت الاسكوا في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

الحضور الكريم.....

من الواضح ان التقدم المحرز في المنطقة غير كافٍ رغم الجهود المبذولة. فالتقدم الفعلي يتطلب تغييراً في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كلٌّ من موقعه، شريكاً في القرار والمسؤولية.

لقد حان الوقت لتحويل ما تعهد به المجتمع الدولي في تأمين مياه نظيفة ومأمونة للجميع. إذا كان وعد خطة التنمية المستدامة عدم إهمال أحد، فلنكن المياه هي الرافد الذي سيروي هذا الوعد.

وشكراً.